المحاضرة الرابعة

انتهاكات حزب البعث للقوانين العراقية

شهد العراق خلال فترة حكم حزب البعث (١٩٦٨–٢٠٠٣) سلسلة واسعة من الانتهاكات القانونية والدستورية التي مست جوهر الدولة ومؤسساتها وأثرت بشكل مباشر في حقوق الإنسان وسيادة القانون فقد تحوّل القانون من أداة لتنظيم المجتمع وحماية الحقوق إلى وسيلة للقمع السياسي وتكريس سلطة الحزب الواحد تهدف هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على أبرز انتهاكات حزب البعث للقوانين العراقية مع بيان آثارها السياسية والاجتماعية والقانونية:-

أولاً: تعطيل الدستور ومبدأ سيادة القانون رغم وجود دساتير مؤقتة في فترات حكم حزب البعث إلا أنها لم تُحترم فعليًا بل جرى تعطيل العديد من نصوصها خصوصًا تلك المتعلقة بالحريات العامة والفصل بين السلطات فقد هيمن الحزب على السلطتين التشريعية والتنفيذية وأُفرغت السلطة القضائية من استقلالها ما أدى إلى انهيار مبدأ سيادة القانون .وكانت القرارات الحزبية والأوامر الصادرة من القيادة القطرية أو مجلس قيادة الثورة تعلو على القوانين النافذة في مخالفة صريحة للأسس الدستورية للدولة

ثانيًا: انتهاك الحقوق والحريات العامة انتهك حزب البعث العديد من الحقوق التي كفلها القانون العراقي مثل حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع وحرية الانتماء السياسي فقد جرى تجريم أي نشاط سياسي معارض واعتُبرت المعارضة خيانة للدولة كما استُخدمت القوانين الاستثنائية وقانون الطوارئ لتبرير الاعتقالات التعسفية ومنع الصحافة الحرة وفرض الرقابة الصارمة على وسائل الإعلام مما أدى إلى تكميم الأفواه وغياب الرأي الآخر

ثالثًا: إساءة استخدام السلطة القضائية من أخطر انتهاكات حزب البعث للقانون العراقي كان تسييس القضاء فقد أُنشئت محاكم استثنائية مثل محكمة الثورة التي افتقرت إلى أبسط معايير العدالة حيث كانت الأحكام تصدر بسرعة ودون ضمان حق الدفاع أو المحاكمة العادلة .كما تعرّض العديد من القضاة للضغط أو الإقصاء إذا لم ينسجموا مع توجهات الحزب مما أفقد القضاء نزاهته واستقلاله وحوّله إلى أداة لتنفيذ السياسات القمعية

رابعًا: الجرائم الجماعية ومخالفة القوانين الجنائية ارتكب حزب البعث جرائم جسيمة تخالف القانون الجنائي العراقي مثل القتل خارج إطار القانون والإخفاء القسري والتعذيب في السجون وشملت هذه الانتهاكات فئات واسعة من المجتمع منها المعارضون السياسيون ورجال الدين والمثقفون إضافة إلى حملات جماعية ضد مكونات معينة من الشعب العراقي .وقد جرى تنفيذ هذه الجرائم دون أي مساءلة قانونية بل غالبًا ما كانت تُغطّى بقرارات رسمية في انتهاك صارخ لمبدأ الشرعية الجنائية

خامسًا: مخالفة القوانين الإدارية والمالية لم تقتصر الانتهاكات على الجانب السياسي بل امتدت إلى القوانين الإدارية والمالية حيث انتشر الفساد واستغلال المال العام لخدمة الحزب وأفراده كما جرى تهميش معايير الكفاءة في التعيينات الوظيفية واعتماد مبدأ الولاء الحزبي بدلاً من القانون مما أضعف مؤسسات الدولة وأفقدها مهنيتها.

سادسًا: الآثار القانونية والاجتماعية للانتهاكات أدت هذه الانتهاكات إلى تفكك الثقة بين المواطن والدولة وخلقت ثقافة الخوف والصمت وأضعفت احترام القانون في المجتمع كما تركت آثارًا عميقة استمرت حتى بعد سقوط النظام حيث واجه العراق صعوبة في إعادة بناء دولة القانون والمؤسسات .يمكن القول إن حزب البعث انتهك القوانين العراقية بشكل منهجي ومنظم وحوّل الدولة إلى أداة لخدمة الحزب الحاكم على حساب القانون والعدالة إن دراسة هذه الانتهاكات لا تهدف فقط إلى توثيق الماضي بل إلى استخلاص الدروس لضمان عدم تكرارها وتعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وبناء دولة تقوم على العدالة.